

Distr.: General  
23 March 2001  
Arabic  
Original: French

## الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثانية

##### محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

#### المحتويات

تقديم المواساة بمناسبة الفيضانات التي حدثت مؤخراً في الهند

انتخاب نائب للرئيس والمقرر

تنظيم الأعمال

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

أكتوبر وصباح ٩ تشرين الأول/ أكتوبر للبند الفرعي (د).

٥ - وقد تقرر ذلك.

٦ - وانتقل الرئيس إلى مسألة أخرى فقال إنه، كما تم الاتفاق عليه في الجلسة السابقة عقب مشاورات غير رسمية، ستكفل اللجنة يوم ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر، الساعة ١٠/٠٥، عن طريق وصلة فيديو، إعادة بث الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الذي سيعقد في جنيف. وأضاف أن الأمانة العامة تقوم حالياً بوضع جدول زمني للأنشطة الخاصة المتوخاة سيوزع قريباً. وستنشر هذه الأنشطة أيضاً في يومية الأمم المتحدة. وفيما يتصل بتوزيع المهام بين نواب الرئيس الثلاثة، قال أن الأمانة العامة وزعت وثيقة حول التوزيع الذي أقر إثر مشاورات جرت داخل المكتب.

#### المناقشة العامة

٧ - الرئيس: قال أنه لا يريد الإدلاء ببيان استهلاكي مطول وأنه يفضل قبل ذلك أن يستمع إلى الوفود ثم تحليل ما قيل واستخلاص نقاط الاتفاق. ودعا الوفود إلى النظر معاً في الوضع الحالي للحوار بشأن التعاون الاقتصادي لدولي والأهداف المتوخاة والشواغل الراهنة وإمكانيات التقارب من أجل تحقيق تقدم ملموس في أعمال اللجنة وذلك في إطار المناقشة العامة التي تعتبر تقليدياً راسخاً في اللجنة الثانية. وأضاف أن المناقشة العامة تأتي في ختام سنة وقعت فيها عدة أحداث هامة يمكن أن تتيح فرصة للتفكير في ما أحاط بالوثائق المعتمدة من ظروف أو في المواقف المعرب عنها خلال اجتماعات من قبيل مؤتمر قمة

تقدم المواصلة بمناسبة الفيزانات التي حدثت مؤخراً في الهند

١ - قدم الرئيس المواصلة إلى حكومة الهند وشعبه على الخسائر في الأرواح إثر الفيزانات الخطيرة التي حدثت مؤخراً.

#### انتخاب نائب للرئيس والمقرر

٢ - الرئيس: أبلغ اللجنة أن مجموعة الدول الآسيوية ومجموعة الدول الأفريقية قد رشحت كل منهما السيد نافد حنيف (باكستان) لشغل منصب نائب الرئيس الذي ما زال شاغراً والسيد أحمد أمزيان (المغرب) لشغل منصب المقرر.

٣ - انتخب السيد نافد حنيف (باكستان) نائباً للرئيس والسيد أحمد أمزيان (المغرب) مقررًا، بالتزكية.

#### تنظيم الأعمال (A/55/250 و Corr.2، A/C.2/55/1،

A/C.2/55/L.1 و Add.1)

٤ - الرئيس: ذكر أنه في الجلسة السابقة للجنة المعقودة في ٢٠ أيلول/ سبتمبر، أعربت بعض الوفود عن تحفظات بشأن تجميع البندين الفرعيين (د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية و (هـ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من البند ٩٢ المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي". ولذلك اقترح تعديل برنامج عمل اللجنة (A/C.2/55/L.1 و Add.1) على النحو التالي: تخصيص جلسة صباح الجمعة ٦ تشرين الأول/ أكتوبر للبند الفرعي (هـ) وجلستي بعد ظهر ٦ تشرين الأول/

المدفوعتين بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. بيد أنه لا يمكن قبول احتفاظ عدد قليل من البلدان الصناعية بفوائد العولمة كأمر واقع، بينما تبقى البلدان النامية غارقة في الفقر. فقد لوحظ أثناء الأزمة المالية الأخيرة التي هزّت جنوب شرقي آسيا أن البلدان النامية التي لديها اقتصادات جيدة الأداء بصورة خاصة ليست هي أيضاً في مأمن من نتائج العولمة. ومع ذلك، فإن هذه النتائج ملموسة بصورة خاصة في البلدان النامية في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً حيث تدهورت المستويات المعيشية لأغلبية السكان بدرجة كبيرة. وذكر أن مهمة اللجنة تتمثل في العمل على أن تتجاوز العولمة، بإمكاناتها الهائلة، مجرد إدماج البلدان النامية في الاقتصاد والتجارة العالميين.

١١ - وأكد أن الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتقاسم ثمارها ستكون عاملاً محمداً في إدماج البلدان النامية في اقتصاد العالم حيث أن هذه التكنولوجيات مقابلة للتنافس بين البلدان والشعوب في الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين. وأعرب عن أسفه لأن المناقشة حول تمديد استخدام التكنولوجيات المذكورة قد اقتضت في الوقت الحالي على ملاحظة تزايد الفجوة الموجودة في مجال الحصول على التكنولوجيات الجديدة. وأكد أن مجموعة الـ٧٧ تؤيد، لذلك، أعمال الفريق العامل المعني بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية، في هذا المجال.

١٢ - وأوضح أن عبء الديون الثقيل أصبح من أهم العوائق التي تحول دون خروج البلدان النامية من دائرة التخلف، وأعرب عن ترحيب تلك البلدان بالجهود المبذولة لحل مشكلة الديون وبالمبادرات الخاصة المتخذة، لا سيما تنشيط المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. واستدرك قائلاً أنه من الواضح، رغم ذلك، أن

الجنوب المعقود في هافانا في شهر نيسان/أبريل، وبعض الدورات الاستثنائية للجمعية العامة وقمة مجموعة الـ٨، والاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واجتماع مؤسسات بريتون وودز وقمة الألفية.

٨ - السيد أديكاناي (نيجيريا): تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، فقال إنه في بداية هذه الألفية الجديدة، تدعو أعمال اللجنة الثانية إلى التفكير الواقعي في الخبرة المتراكمة منذ عشرات السنين في مجال التنمية. وأضاف أن علينا أن نتساءل لماذا لم تنفذ الوعود الكبيرة ولماذا لم تتحقق تطلعات شعوب العالم. وأن علينا، مع مراعاة حقائق العالم الراهنة تحديد الأولويات وكيفية تعزيز الأمم المتحدة للسماح لها بمواجهة التحديات القديمة والجديدة للتنمية، تلك التحديات التي تتراوح بين تزايد حدة الفقر إلى عبء الديون الخارجية ومن العولمة إلى البطالة وهي التي تفاقمت نتيجة للوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وانتشار الأمراض الوبائية الأخرى.

٩ - ومضى يقول أن هذه المسائل وغيرها من المسائل البالغة الأهمية قد جرت مناقشتها في مؤتمر هافانا. وفي تلك المناسبة، أعادت البلدان المشاركة تأكيد التزامها بهدف التنمية وخطت طريقاً جديداً انعكس في الإعلان وبرنامج العمل المعتمدين. وأعلنت البلدان المشاركة أيضاً عزمها على إقامة شراكات جديدة مع البلدان الصناعية. وطالبت بحق المشاركة، على قدم المساواة، في اتخاذ القرارات التي تمس الإنسانية كلها. وطالبت كذلك بإقامة بنية مالية دولية جديدة تتيح زيادة مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الجديد.

١٠ - واستطرد قائلاً أن الألفية الجديدة ستظل، دون شك، خاضعة للعمليات المتوازيتين للعولمة والتحرر

العملية التحضيرية وفي المؤتمر كذلك. وترى أن مشاركة جميع الجهات الفاعلة تعتبر أساسية كذلك.

١٦ - ويبيّن أن مجموعة الـ٧٧ تلاحظ مع القلق ما أُحرز من تقدم طفيف في تنفيذ المبادئ والالتزامات التي تمّ التعهد بها في ريو، لا سيما في مجالات الموارد المالية ودعم القدرات ونقل التكنولوجيا الرشيده بيئياً بشروط تساهلية. وترى المجموعة أن عملية ريو+١٠ يجب أن تركز الاهتمام على تحليل العقبات المصادفة في مجال تطبيق جدول أعمال القرن ٢١. وقال إن المؤتمر لا ينبغي أن يكون منطلقاً لإعادة التفاوض بشأن جدول أعمال القرن ٢١. وأنه إذا أُريدت كفاءة التنفيذ الكامل للمبادئ الواردة في بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، فعلى البلدان المتقدمة النمو أن تتخذ، بصورة عاجلة، التدابير الفعالة للوفاء بالتزاماتها، خاصة في مجال نقل التكنولوجيا ودعم القدرات وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف أنه ينبغي تناول هذه المسائل مع المسائل التي تهم البلدان المتقدمة النمو، جنباً إلى جنب وبنفس المعدل.

١٧ - وسلّم بأن هناك مشاكل أخرى يجب أن تواجهها بعض البلدان النامية في مجال البيئة، منها، على سبيل المثال، التصحر. وقال إن عدم توفر موارد متاحة لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يعتبر موضع قلق وإن الوقت قد حان لمنح هذه الاتفاقية نفس الاهتمام الذي تحظى به الصكوك الأخرى المتصلة بالبيئة. وأضاف أن مؤتمر الأطراف الذي سيعقد قريباً في بون، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ سيّتح الفرصة للمجتمع الدولي لإبداء اهتمامه وإرادته في هذا الصدد.

١٨ - ختاماً، أكد أن استقرار أو نمو الاقتصاد العالمي القائم على الاعتماد المتبادل بصورة متزايدة، يتطلب إقامة

المشكلة لم تحل أساساً. وقال أنه يلزم اتخاذ إجراء جري وحاسم، يشمل جميع أنواع الديون، وأنه يتعين القيام، على أساس عاجل، بإلغاء ديون البلدان النامية للسماح لها بتجديد اقتصادها والتصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية العاجلة.

١٣ - وذكر أنه لا بد للمجتمع الدولي أن يعيد تأكيد التزامه، فيما يتصل بمنح الأولوية لاحتياجات أقل البلدان نمواً من حيث التنمية. وقال إن هذا هو سبب ترحيب مجموعة الـ٧٧ بأوجه التقدم المحرزة خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وأن المجموعة تؤيد، دون تحفظ، الاقتراح الخاص بالدعوة إلى عقد اجتماع للجنة. وتحت المجتمع الدولي على تحويل التزامها السياسي إلى مبادرات خاصة تسمح لأقل البلدان نمواً بالتغلب على الفقر.

١٤ - ولاحظ أن الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والأمراض المعدية الأخرى يمثل تحدياً هائلاً بالنسبة لصحة الجنس البشري وسلامته. وقال إن العواقب السلبية لذلك الوباء تبدو واضحة بالفعل في عدد معين من البلدان النامية، بما في ذلك، أفريقيا. وأضاف أن مجموعة الـ٧٧ تعتزم القيام بدور نشط في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستخصص لهذه المسألة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

١٥ - وأوضح أن استمرار تناقص الموارد المعتمدة لتنفيذ خطة التنمية قد ترتبت عليه نتائج سيئة على مختلف برامج التنمية في البلدان النامية. وقال إن مجموعة الـ٧٧ تولي أهمية عليا لنجاح الاجتماع الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، والمقرر عقده في عام ٢٠٠١، وتشجع جميع البلدان بقوة على المشاركة النشطة في

بمجلول عام ٢٠١٥. وأكد أن دور الأمم المتحدة يعد أساسياً في مجال التنمية. وقال إن الاجتماع الوزاري الاستثنائي الذي دعا مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عقده في ١١ أيلول/ سبتمبر الماضي أتاح الفرصة للإعراب عن الدعم السياسي القوي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي الذي يمثل ناتجته المحلي الإجمالي أقل قليلاً من ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يوفر نحو ٥٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية ويقوم بتوفير نصف تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ولاحظ أن الأمم المتحدة عليها مواصلة الجهود المبذولة لتحسين كفاءة هذه الأنشطة، سواء في المقر أو في الميدان، من أجل ضمان عدم تدخل أي صندوق أو وكالة أو برنامج إلا في المجالات التي يتمتع فيها بميزة مقارنة مؤكدة ومنع أي تداخل في الاختصاصات.

٢١ - وأوضح أنه لا بد من مراعاة المشاكل الخاصة بأفريقيا، من أجل مكافحة الفقر. وقال أن ظاهرة الفقر لا تُعرّف قصراً بأنها غياب الدخل والموارد المالية بل إنها تشمل أيضاً فكرة الضعف. وهذه تتضمن عوامل من قبيل التعرض للكوارث الطبيعية، وعدم إمكانية الحصول، بشكل كاف، على خدمات التعليم والصحة والموارد الطبيعية (خاصة المياه) والعمالة، والهياكل الأساسية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأضاف أن استراتيجيات الحد من الفقر يجب أن تضم جميع هذه الأبعاد وأن تهدف، على سبيل الأولوية، إلى تدعيم العمليات الديمقراطية والسلام ومنع الصراعات وتعزيز الهياكل المؤسسية للحكم الرشيد. ولاحظ أن احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء يساهمان بدرجة كبيرة في نشأة بيئة مستقرة، مؤاتية للنهوض بالتنمية البشرية.

شراكات حقيقية من أجل التنمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وأن إعلان الألفية يبين الطريق الذي ينبغي سلوكه من أجل إقامة تلك الشراكات.

١٩ - السيد دوتريو (فرنسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة، إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدين المنتسبين الآخرين (قبرص ومالطة)، فقال إن قمة الألفية كانت مناسبة فريدة لإعادة تأكيد تأييد المجتمع الدولي للمهام العالمية للأمم المتحدة. وأضاف أن الإعلان الختامي الصادر عن القمة (A/RES/55/2) يجب أن يكون خطة عمل للسنوات المقبلة، لا سيما في إطار اللجنة الثانية. وأكد أن على المجتمع الدولي أن يكون على مستوى الآمال المعرب عنها، وأن يبذل كل جهد ممكن لبلوغ الأهداف المحددة: تعزيز قدرات الأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات، خاصة في خدمة التنمية، لضمان العولة ذات الوجه الإنساني وتوزيع أفضل لفوائدها، وتخفيض الفجوة المتزايدة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة مع منح الأولوية لأقل البلدان نمواً ومعالجة المشاكل الخاصة بأفريقيا. وفي هذا السياق قال إن الاتحاد الأوروبي يعترف تماماً بما للمساعدة الإنمائية الرسمية من طابع أساسي، مع التذكير بأهمية التكامل بين المصادر المختلفة للتنمية والدور الأساسي للتمويل المحلي. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يود إعادة تأكيد ضرورة تحقيق هدف تخصيص نسبة ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المحددة لكل البلدان المانحة.

٢٠ - ومضى يقول إن المؤتمرات الكبرى والدورات العادية لأجهزة الأمم المتحدة يجب أن تتيح الاستجابة للهدف الرئيسي الشامل الذي أُعيد تأكيده في قمة الألفية وهو التوصل إلى تخفيض نسبة الفقر في العالم إلى النصف،

للنظر في تنفيذ الخطة العالمية للإسكان والمستوطنات البشرية المعتمدة في مؤتمر إسطنبول، في عام ١٩٩٦، لا ينبغي أن تكون مناسبة للعودة إلى النقاط التي تم الاتفاق عليها في إسطنبول، وخاصة الحق في المسكن اللائق وموضوع التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم متزايد التحضر. وأسوة بما يتطلبه الاتحاد الأوروبي بالنسبة لجميع العمليات من هذا القبيل، فهو يؤيد مشاركة ممثلي المجتمع المدني وخاصة، مشاركة السلطات المحلية، في عملية التحضير وفي الدورة الاستثنائية.

٢٦ - وذكر أن مؤتمر ريو+١٠، في عام ٢٠٠٢، سيكون فرصة لإعادة تأكيد التزام البلدان المشاركة بالتنمية المستدامة حول ثلاث نقاط: هي الدعائم البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى المؤتمر أن يتناول هدفين أساسيين للتنمية الدولية وهما أن يكون لدى جميع البلدان، في عام ٢٠٠٢، استراتيجية للتنمية المستدامة وأن يجري تنفيذ هذه الاستراتيجيات في عام ٢٠٠٥، من أجل ضمان عكس مسار الاتجاهات الحالية إلى تدهور الموارد البيئية اعتباراً من الآن وحتى عام ٢٠١٥، سواء على المستوى الوطني أو العالمي. وعليه أيضاً أن يحدد تدابير تتخذ في المجالات التي تلزم فيها جهود إضافية لتطبيق جدول أعمال القرن ٢١ والنائج الأخرى لمؤتمر ريو. ويرى الاتحاد الأوروبي أن على المؤتمر أيضاً أن يساعد على التفكير في تحسين الإدارة العالمية في مجال البيئة.

٢٧ - وأكد أن الاتحاد يولي أهمية كبيرة للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية. ويرى أن هذا الاجتماع يجب أن يسمح بتعبئة أفضل للموارد الوطنية والدولية وزيادة اتساق السياسات في سبيل تحقيق الأهداف المحددة فيما يتصل بالتنمية الدولية. كما يجب أن يعزز الاجتماع تعاوناً أكثر فعالية بين جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وقال إن الاتحاد الأوروبي

٢٢ - وذكر أن دور الأمم المتحدة في مجالي منع نشوب الصراعات وتسويتها، وفي مجال إقرار السلام بعد انتهاء الصراع، دور حيوي لكفالة نجاح جهود التنمية. وأضاف، في هذا الصدد، أن أجهزة الأمم المتحدة عليها القيام بدورها كاملاً بالنسبة لتنفيذ ما ورد في تقرير الفريق المعني بعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة (A/55/305).

٢٣ - واستطرد قائلاً أن مكافحة الأوبئة العالمية هو أيضاً جزء من التحديات الكبيرة التي علينا الاستجابة لها. ولذلك يرحب الاتحاد الأوروبي بفكرة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لزيادة وعي الجماهير بمسألة الإيدز. وقال إن هذه الدورة الاستثنائية يجب أن تهدف إلى تحديد إجراءات ملموسة واستراتيجيات لها أقصى قدر من الفعالية على مستوى البلدان وأن تضع في الاعتبار الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن أسعار الأدوية يوم ١١ أيار/ مايو الماضي، في جنيف.

٢٤ - ولاحظ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي مكلف بتقييم وتنسيق تطبيق برامج عمل المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة، بصورة منتظمة. وقال إن هذه المؤتمرات لا ينبغي أن تؤدي إلى عمليات متابعة آلية أو شكلية، بل يجب أن تؤدي متابعتها إلى تعزيز تطبيق التدابير المقررة، وتحديث الأهداف المحددة، وترشيد الموارد المخصصة لهذه العمليات وتعديل الفترات بين عمليات الاستعراض حسبما يقتضيه الأمر. وأضاف إننا لن نحقق ذلك إلا من خلال إدماج إرادة الجميع، من ممثلي الدول إلى خبراء جميع البلدان والمجتمع المدني عامة.

٢٥ - وأكد أن الاتحاد الأوروبي عازم على القيام بدور نشط في الأعمال التحضيرية للمناسبات الكبيرة المقبلة للأمم المتحدة. فالدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة

المعني بالتغذية لعام ١٩٩٦ وللأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الخاص به والمقرر إجرائه في عام ٢٠٠٦.

٣٠ - ولاحظ أن المبادرة المعززة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعتبر عنصراً أساسياً لمكافحة الفقر في البلدان النامية. وقال أنه من المهم أن يتيح التنفيذ العاجل لهذه المبادرة الفرصة للبلدان المستفيدة لتعبئة مواردها من أجل الحد من الفقر، وكذلك تشجيع حكم القانون والتنمية البشرية. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يدعو البلدان المستوفية للشروط المطلوبة إلى اتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية اللازمة للدخول في هذه العملية. ويدعو كذلك جميع البلدان الدائمة التي لم تعمل بعد على المشاركة في تمويل المبادرة أن تفعل ذلك. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي سيحرص على ألا يكون الجهد المالي المتفق عليه في إطار المبادرة على حساب القنوات الأخرى للمساعدة الإنمائية.

٣١ - وأكد أن الحرص على رفاه الأجيال المقبلة الذي يعتمد على تشجيع التنمية المستدامة يجب أن يحظى بمزيد من الاهتمام. وفيما يتصل باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، قال أن الاتحاد الأوروبي يؤكد أهمية وضع نظام ثابت للمراقبة وتحقيق تقدم في تنفيذ بروتوكول كيوتو؛ ويتعهد باتخاذ إجراءات ملموسة للتعاون مع البلدان النامية من أجل المساهمة في سياسة شاملة لمكافحة انبعاثات غازات الدفيئة. ويؤكد الاتحاد من هذه المنظور أهمية تصديق البلدان الأطراف، بسرعة، على بروتوكول كيوتو. وأوضح أن الاتحاد يؤيد أعمال لجنة التنمية المستدامة، من جهة أخرى، ويود تأكيد أهمية موضوع الطاقة والتنمية المستدامة المقرر التصدي له في الدورة التاسعة للجنة، ويؤيد الدور الذي كلفت به اللجنة في الدورة العاشرة، بوصفها اللجنة التحضيرية ويود أيضاً

يؤكد الأهمية التي يوليها لمراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً في جدول الأعمال الذي تضعه اللجنة التحضيرية، وكذلك ضرورة الحكم الرشيد من أجل تعبئة الموارد.

٢٨ - وأكد أن الاتحاد الأوروبي يشارك بدرجة كبيرة في العمل لصالح أقل البلدان نمواً. إذ كان أول شريك تجاري لها، وفتح أسواقه لمنتجات هذه البلدان. وقال أن الاتحاد يعتزم المضي في هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك. وهو أيضاً، أكثر المانحين التزاماً بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل التنمية في أقل البلدان نمواً. وقد عقد العزم على بذل كل الجهود اللازمة من أجل نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. ويرى أن الهدف الرئيسي لذلك المؤتمر يجب أن يكون التقدم نحو القضاء على الفقر، وذلك بأساليب من بينها تشجيع إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. وقال أن الاتحاد الأوروبي يشجع هذه البلدان على تحديد احتياجاتها وإعداد تعريف لاستراتيجيتها الإنمائية مع الحرص على ضمان الاتساق بين نهجها واستراتيجيات الحد من الفقر والخطة الإطارية العالمية للتنمية. وأضاف أن تكييف المنتفعين لعمليتهم الإنمائية، وإقامة حوار إقليمي ومشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، بصورة نشطة تعد مسائل ذات أهمية فائقة. واستدرك قائلاً أنه يتعين هنا على المجتمع الدولي كله أن يعيى جهوده ويثبت قدرته على العمل المتضام لصالح أقل البلدان نمواً، بتقديم المساعدة اللازمة لها، مقابل ذلك.

٢٩ - وذكر أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ستتيح الفرصة لتجديد الالتزامات وتوخي إجراءات أخرى في المستقبل لصالح الأطفال خلال العقد المقبل. وأكد أن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية فائقة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي

في البلدان النامية. فينبغي استغلال الإمكانيات التي تتيحها العولمة للتغلب على الفقر والتخفيف من آثارها لتجنب هميش الفقراء. ولذلك علينا أن نستثمر في الأمم المتحدة التي ينبغي أن تتولى القيام بالدور المناسب في المناقشة الخاصة بإدارة وتمويل الممتلكات العامة على المستوى العالمي.

٣٦ - ولاحظت أن الاعتراف بأهمية زيادة انفتاح أسواق البلدان النامية يتسع في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقالت إننا وعينا الدروس المستفادة من اجتماع سياتل. وأضافت أن الدورة القادمة للمفاوضات التجارية يجب أن تتركز حول التنمية وأنه ينبغي تعزيز الأمم المتحدة لتمكينها من القيام بدورها على النحو الواجب، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، مع وضع في الاعتبار مواطن قوة كل مؤسسة وإمكانياتها. وأكدت أنه ينبغي دعم الجهود التي تبذلها بلدان عديدة، في الوقت الراهن، من أجل وضع استراتيجيتها الخاصة بمكافحة الفقر، بيد أن التنمية يجب أن تستند إلى دينامية داخلية.

٣٧ - وبيّنت أن تمويل التنمية مسألة فائقة الأهمية، وأن حكومة النرويج عازمة على تجاوز نسبة ٠,٠٩ من الناتج الوطني الإجمالي المخصصة حالياً للمساعدة الإنمائية الرسمية وتحقيق نسبة ١ في المائة. وأنها سوف تزيد أيضاً نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة من خلال أجهزة الأمم المتحدة زيادة ملحوظة. وقالت إن تحديد الحكومة لهذا الهدف لم يكن بغرض الظهور بين المنافين بل لأنها مقتنعة بضرورة مساهمة جميع البلدان بقدر استطاعتها. وأن الأدلة تشير إلى أن هذا لا يحدث في الوقت الحالي. وأضافت أن مكافحة الفقر بصورة فعالة تقتضي أن تكون تحت تصرف الأمم المتحدة موارد مالية مأمونة وقابلة للتنبؤ بدرجة أكبر وأنه ينبغي استغلال الإمكانيات التي تتيحها العولمة وإدماج الفقراء بدلاً من هميشهم وإقامة

تحية الأعضاء البارزين في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

٣٢ - وذكر أن الأمين العام وجه الانتباه، في قمة الألفية، إلى أهمية توسيع دائرة المهتمين من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والبرلمانيين، ورابطات التعليم وشبكات. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الأمين العام في هذه المبادرة لأنه مقتنع بأن هذه الشراكات الموسعة ستعمل على تنشيط نشأة ديمقراطية قائمة على المشاركة وتتسم بالمسؤولية. وهو على قناعة أيضاً بأن دعم هذه الجهات لأعمال المنظمة وارتباطها بها ستكون مصدراً للكفاءة والتقدم في سبيل توزيع أكثر عدالة لفوائد العولمة.

٣٣ - ختاماً، أوضح المتحدث ما يعلقه الاتحاد الأوروبي من أهمية كبيرة لاحترام المواعيد المحددة لإيداع مشاريع القرارات، وذلك في إطار ترشيد أعمال اللجنة الثانية.

٣٤ - السيدة موجدال (النرويج): قالت إن جمعية الألفية أتاحت لنا الفرصة لإعادة تأكيد إرادتنا الجماعية على العمل وعلى تأكيد التزامنا بالتعددية وعزمنا على تعزيز منظمة الأمم المتحدة وكذلك على الالتزام مجدداً بجعل القضاء على الفقر أهم الأولويات على الصعيد العالمي. وعلينا بعد ذلك أن نعترف، صراحة، بأن تحديد الأهداف لا يكفي. فإذا أردنا ألا يتحول هدف تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ إلى مجرد أمنية، علينا أن نعمل بمنظور أعم واتخاذ تدابير تكميلية. فمتى تم تحديد النقاط المرجعية، يجب التغلب على العقبات والتشديد على النتائج.

٣٥ - ومضت تقول أنه يجب، أساساً، الحرص على أن تكون عملية العولمة في اتجاه يسمح بتحقيق نتائج إيجابية



٤٠ - واستطردت قائلة أنه يجب تحديد توزيع المهام بوضوح بين المؤسسات المتعددة الأطراف، في إطار العمل المتضافر. بيد أنه من المؤسف أن هذا التوزيع أصبح أقل تحديداً، في الوقت الراهن. وأضافت أن مؤتمر تمويل التنمية سيتيح فرصة رائعة لإحداث أوجه تفاعل، وأن النرويج تأمل أن يكون المؤتمر منطلقاً للالتزام متجدد لصالح التعاون والتعددية في عصر العولمة.

٤١ - وأكدت أن النرويج تعتمد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل المساعدة على تشجيع التنمية والحد من الفقر على المستوى العالمي. وقالت إن هذا الجهاز يتمتع بثقة البلدان المستفيدة من البرامج وأنه يعتبر طرفاً أساسياً في العملية. وأضافت أن حكومة النرويج التي تقدم بالفعل أعلى مساهمة بالنسبة للفرد، ستقوم بزيادة دعمها للبرنامج الإنمائي بشكل ملحوظ.

٤٢ - وقالت إن حكومة النرويج قررت مضاعفة الأموال المخصصة لبرامج مكافحة الإيدز والمشاركة بقدر أكبر في البحث عن حلول للجوانب المرتبطة بالفقر، وذلك استجابة للنداء الموجه من الأمين العام في تقريره المكرس للألفية (A/54/2000)، حيث وجه الانتباه إلى الآثار المدمرة للوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٣ - ولاحظت أن تقرير الفريق المكلف باستعراض عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة (A/55/305) يتناول العلاقة بين السلام والتنمية، ويحتوي على مجموعة كبيرة من المقترحات المفيدة التي يجب متابعتها. وأشارت إلى أن الفجوة بين المهام التي يجب أن تتولاها الأمم المتحدة والموارد المتاحة لها تتسع هنا، أسوة بما يحدث في المجالات الأخرى. وقالت إن علينا سد هذه الفجوة بالعمل على تحقيق ما يلزم من إصلاحات من أجل تعزيز وتحسين

شراكات مبتكرة تعمل على تعبئة الطاقات وتحقيق مشاركة القطاعين العام والخاص في إيجاد الموارد التكميلية. وأضافت أن حكومة النرويج تعتزم، في هذا السياق، القيام بدور نشط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً والذي سيعقد في العام القادم. وأنها ستقوم، بالتعاون مع الاونكتاد بدعوة جميع أقل البلدان نمواً للمشاركة في مؤتمر عن دور القطاع الخاص في مكافحة الفقر، سيعقد في أوسلو، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ولاحظت أن الحكومة التزمت، من جهة أخرى، بدفع مبلغ ١١٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة إلى الرابطة العالمية للقاحات والتحصينات، في إطار شراكة تهدف إلى حماية صحة نحو ٢٥ مليون من الأطفال الفقراء غير المحصنين ضد الأمراض التي يسهل منعها، وإنقاذ حياتهم، كل سنة. وقالت أن هذه المبادرات لا يقصد بها تقويض سلطة الأمم المتحدة، بل، على عكس ذلك، فإنها تعتبر أدوات تكميلية تساهم في دعم شرعية المنظمة العالمية ونفوذها.

٣٨ - ولاحظت أن هناك أولوية أخرى تتمثل في تعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٩ - وأكدت أنه، من أجل تشجيع التنمية المستدامة، لا بد من إنشاء إطار دولي للتجارة والاستثمارات، يكون أكثر مؤاتاة. وبالمثل سيظهر المجتمع الدولي قدرته على الوفاء بوعوده بإيجاد نظام عادل ومتكامل لتمويل المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبعد ذلك، فمن البديهي أن الجهود المبذولة لجعل البيئة الدولية أكثر مؤاتاة للتنمية ومكافحة الفقر ستضيق سدى في غياب الحكم الجيد على الصعيد الوطني.

أكبر قدر من الاهتمام. كما وردت مقترحات مختلفة تهدف إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على التصدي لتحديات العولمة في خطة العمل المعتمدة في تلك الدورة وقال إن هذه العملية قد تثبت فائدتها لو عمل المجتمع الدولي على تقويم أوجه التفاوت في الاقتصاد العالمي. وأضاف أنه سيلزم تقديم مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف من أجل حماية السكان الضعفاء.

٤٧ - وفيما يتصل بعمليات التبادل الدولية للسلع والخدمات، قال أنه يجري تهميش أقل البلدان نمواً بشكل متزايد. ولاحظ أن الصادرات العالمية تضاعفت تقريباً خلال عشر سنوات، بينما استمر تناقص نصيب أقل البلدان نمواً - التي تمثل ١٠ في المائة من سكان العالم - من الصادرات في عام ١٩٩٨، وذلك بالنسبة إلى عام ١٩٨٠. وأضاف أنه كان من المقدّر، بعد مفاوضات أوروغواي، أن الاتفاق التجاري الجديد سيؤدي إلى زيادة الدخل العالمي من ٢٠٠ إلى ٥٠٠ بليون دولار، وليس خسائر صافية قدرها ٦٠٠ مليون دولار بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي عانت كثيراً بالفعل؛ ولذلك ينبغي اتخاذ تدابير فورية لوضع حد لهذه الحالة.

٤٨ - ومضى يقول أن البعض ينادي أحياناً باللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى المساعدة الخارجية، مع إغفال أن أي بلد عليه بلوغ مستوى معين من التنمية فيما يتصل بالمؤسسات والهياكل الأساسية حتى يجتذب رأس المال الأجنبي. وأضاف أن الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتم في البلدان الصناعية. وأن أقل البلدان نمواً، البالغ عددها ٤٨ بلداً قد اجتذبت نحو ٤,٠ في المائة من القيمة الإجمالية لهذه الموارد.

٤٩ - وذكر أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل أهم مصدرٍ لتمويل الخارجي بالنسبة للبلدان المنخفضة

منظومة الأمم المتحدة. وأضافت إن أسرع الأساليب المباشرة لكسب ثقة البلدان هو بيان كفاءة أنشطة أجهزة الأمم المتحدة في الميدان، على مستوى البلدان. فينبغي أن يكون توحيد الموارد وتضافر الجهود المبدئين الأساسيين، سواء في الميدان أو في المقر.

٤٤ - وختاماً، قالت إن الكفاح ضد الفقر يجب أن يكون على جميع الجبهات، غير أن القوى المشتركة في المعركة على الجبهات المختلفة يجب أن تكون منسقة على أساس الاستراتيجيات التي نضعها معاً في منظمة الأمم المتحدة.

٤٥ - السيد شودري (بنغلاديش): أكد أن أغلبية مشاكل العقد السابق ما زالت تتطلب العناية على سبيل الأولوية. وقال إن الأمم المتحدة تدرس، منذ عدة سنوات، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للعولمة، وهي عملية تثير فوائدها ومساوئها جدلاً كثيراً. ومن الواضح أن العولمة ستزيد من أوجه عدم المساواة ما لم تتخذ الحكومات التدابير التصحيحية النشطة، وإن خطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي سيحد من قبول العولمة. ولاحظ أن البلدان النامية، من جانبها، لا تتوفر لديها سوى أساليب قليلة للتدخل وأنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو، وهي أهم المستفيدين من العولمة، أن تتخذ ما يلزم من إجراءات.

٤٦ - ومضى يقول أن الفوائد والأخطار المرتبطة بالعولمة موزعة بشكل يزداد تفاوتاً داخل البلدان وفيما بينها. وأنه، في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) المعقود في بانكوك في شباط/فبراير ٢٠٠٠، أوصى المشاركون بتوزيع فوائد العولمة بمزيد من الإنصاف، على الصعيدين الوطني والدولي. وأكد المشاركون أن أضعف البلدان هي التي تحتاج إلى

٥١ - ولاحظ أن المؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة في التسعينات قد سمحت بفهم المشاكل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو أفضل. وقال أن برامج العمل قد أُقرت وأُجريت عمليات استعراض، كل خمس سنوات، للمتابعة حيث أُتخذت التزامات أو أُعيد تأكيدها، ولكن لم تتحقق نتائج ملموسة. وأضاف إنه يرجى لذلك أن يتناول الاجتماع المقبل الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية المشاكل الأساسية التي تحول دون التطبيق الكامل لتوصيات المؤتمرات العالمية الرئيسية وأن يبدي المشاركون الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذه الغاية. وأكد أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والمقرر عقده في بروكسيل في أيار/ مايو ٢٠٠١، يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لأقل البلدان نمواً وبالنسبة لباقي المجتمع الدولي أيضاً. وأضاف أن تهميش أفقر البلدان يعكس فشل السياسات العالمية. واحتتم حديثه قائلاً أن الجمعية العامة قد أعلنت أن على المجتمع الدولي التزاماً أدبياً بوضع حد لهذا الاتجاه وبتشجيع إدماج هذه البلدان بسرعة في الاقتصاد العالمي.

٥٢ - السيد بييرس (مصر): قال إن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع يمثلان مسؤولية تتحملها دول الشمال والجنوب على حد سواء، الأمر الذي يتطلب إقامة مشاركة تستند إلى التضامن الدولي وإلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية. وأضاف إن ظاهرة العولمة أصبحت تفرض تحديات قد تؤدي إلى أزمة ثقة خطيرة من جانب الشعوب، نتيجة لتفاقم معدلات الفقر ولسوء توزيع الدخل بين الدول أو داخلها، وللتقلبات الخطيرة في كفاءة عمل الأسواق المالية والتجارية الدولية في الوقت الذي تتوفر فيه للمجتمع الدولي كافة الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية، أكثر من أي وقت مضى.

الدخل، مع أنها تمثل ٢, ٠ في المائة فقط من مجموع الناتج الوطني الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي نسبة أقل من نسبة ٧, ٠ في المائة المحددة من الأمم المتحدة من أجل البلدان النامية ونسبة ١٥, ٠ إلى ٢٠, ٠ المحددة من أجل أقل البلدان نمواً. قال أنه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالتنمية الاجتماعية المعقودة في جنيف، التزم عدد من البلدان المتقدمة النمو بالعمل جدياً على تحقيق النسبة المئوية المتفق عليها للمساعدة الإنمائية الرسمية، مع تحديد جدول زمني دقيق واتخاذ إجراءات محددة لتحقيق هذه الالتزامات. وأكد أن البلدان الفقيرة التي عليها أن تكفل خدمة الديون من حصيلة الصادرات الصغيرة للغاية تعاني بشدة من أثر نقص المعونة. وأضاف أن مبادرات تخفيف عبء الديون المعلن عنها بدعاية كبيرة لم تساهم في تحسين حالة البلدان المدينة إلا بقدر ضئيل. وما زال هناك عدد كبير من البلدان الفقيرة التي تنفق مبالغ أكبر لخدمة الديون مما تنفقه على الصحة والتعليم. وهناك بلدان عديدة تدفع مبالغ أكبر من المساعدة التي تتلقاها لخدمة الديون، مما يترك موارد ضئيلة للغاية للاستثمار في القطاع الاجتماعي.

٥٠ - وأوضح أن الشركاء في التنمية عليهم دراسة الاقتراح المقدم من الأمين العام في التقرير الذي قدمه بمناسبة الألفية (A/54/2000) حيث أوصى باتخاذ نهج جديد لمعالجة مشكلة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يعتمد أساساً على الإلغاء الفوري للديون المستحقة على البلدان التي عانت من الصراعات الداخلية أو الكوارث الطبيعية، وزيادة عدد البلدان التي تستفيد من المبادرة استناداً إلى الفقر فقط؛ وربط مدفوعات تسديد الديون بحد أعلى كنسبة مئوية من حصائل النقد الأجنبي.

التعامل مع تحدي انخفاض موارد الصندوق، وأن تفي الدول المتقدمة النمو بما التزمت به من تعهدات في مؤتمر عام ١٩٩٤، وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٩٩.

٥٦ - وأكد أن تحقيق هدف التنمية المستدامة للجميع يتطلب إيجاد حل لمشكلة ديون البلدان النامية، وتشجيع تحرير السياسات التجارية للدول الصناعية خاصة في المجالات التي تهم بلدان الجنوب، مثل الزراعة والمنسوجات، وتثبيت أسعار المواد الخام وزيادة المساعدات الإنمائية وتشجيع نقل التكنولوجيا، من أجل الحد من الفجوة المتزايدة بين الشمال والجنوب التي تمثل أكبر تهديد للبلدان النامية.

٥٧ - وأوضح أن مصر تولي أهمية كبيرة للاجتماع الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في العام المقبل، وتأمل أن يتوصل المشاركون إلى سبل التمويل اللازمة لتنمية بلدان العالم الثالث. وتطلع أيضاً لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيقعد أيضاً في عام ٢٠٠١. وتترقب باهتمام إطلاق إشارة البدء في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الذي سيعقد في عام ٢٠٠٢، لاستعراض الأهداف المحققة في مجال جدول أعمال القرن ٢١ المعتمد في قمة الأرض المعقودة في ريو عام ١٩٩٢.

٥٨ - السيد أحمد (باكستان): قال إن البشرية حققت تقدماً كبيراً في مجال مكافحة الجوع والمرض وقسوة الفقر خلال قرن، وتوصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل من الرخاء والتقدم التكنولوجي، ولكن الظروف المعيشية لأغلبية سكان العالم لم تتحسن، بل تدهورت أحياناً. وأضاف إن الفجوة بين دخل أغنى الناس وأفقرهم قد تضاعفت في ظرف ٤٠ عاماً وأنها قد اتسعت بدرجة

٥٣ - وأكد أن مصر تتفق مع دعوة الأمين العام إلى ضرورة زيادة فعالية المؤسسات الدولية وتطوير جودة الحكم على المستويين الدولي والمحلي، مما يتطلب زيادة درجة الشفافية والطابع الديمقراطي لاتخاذ القرار والمشاركة الكاملة من جانب كافة الدول والمؤسسات الدولية وأولها الأمم المتحدة ذاتها.

٥٤ - ولاحظ انه يقع على الدول النامية أساساً اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، مع إدراك، في الوقت نفسه، أن الدول النامية لن تتمكن من تحقيق أهدافها الإنمائية ما لم تُبذل الجهود على الصعيد الدولي في المجال الاقتصادي والتجاري والمالي. ولذلك ينبغي تحقيق الاتساق بين السياسات التي تنتهجها الأمم المتحدة وتلك التي تطبقها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة الدولية، وبغير ذلك، فإن جهود المجتمع الدولي ستستمر في حلقة مفرغة ولن تتحقق الأهداف التي حددتها مؤتمرات الأمم المتحدة.

٥٥ - واستطرد قائلاً أن هناك قرارات عديدة أصدرتها الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي لا تطبق على أرض الواقع، وهو أمر غير مقبول. وأضاف أن هذه الحالة تمثل خطراً شديداً على التعاون الدولي المتعدد الأطراف وتؤدي إلى اتجاه الموارد المتوفرة للأمم المتحدة لتعزيز التنمية إلى التناقص. ويعتبر الانخفاض الحاد في موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر مثال على هذا الوضع الخطير حيث بات تنفيذ برامجه يعتمد بصورة متزايدة على المساهمات الخارجية التي لا تتصف بالاستمرارية. وذكر أن الموارد المتاحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان تتضاءل أيضاً، مما قد يهدد ما حققته الدول النامية من إنجازات في مجالي الصحة والسكان منذ مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤. وأعرب عن أمل وفد مصر ألا يكون تعديل نظام توزيع موارد الصندوق هو أسلوب

تزايد الفجوة الرقمية وتعاظم أوجه التفاوت وتركيز القوة الاقتصادية من خلال عمليات الاندماج الواسعة للغاية.

٦٠ - واستطرد قائلاً أن بلدان الشمال تسيطر على الجزء الأكبر من مالية العالم، وأن رؤوس الأموال الخاصة تبحث عن المكاسب في جميع أنحاء العالم. وأن هذه التدفقات المالية تجاهلت عدداً كبيراً من البلدان النامية تماماً، خاصة في أفريقيا، حيث ليس لهذه البلدان أي نفوذ على إدارتها عملياً. وأضاف إن فشل اجتماع منظمة التجارة العالمية المعقود في سياتل في العام السابق يشير بوضوح إلى عدم التماثل في تحرير عمليات التبادل حيث أن القطاعات التي تهم البلدان النامية تظل مغلقة أمامها. فأقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية ليست في وضع يسمح لها بالتنافس مع عمالقة التجارة العالمية. وتظل التكنولوجيا مجالاً قاصراً على البلدان المتقدمة النمو التي تملك ٩٧ في المائة من جميع براءات الاختراع. فلا غرابة في أن ٨٠ في المائة من مستخدمي الشبكة العالمية (الإنترنت) يعيشون في البلدان الصناعية التي يمثل سكانها ١٧ في المائة فقط من سكان العالم. وأوضح أن حماية الحقوق الخالصة في إطار نظام الملكية الفكرية تفيد الذين لديهم مزية فعلية فيما يتصل بإنتاج المعرفة والتكنولوجيا واقتنائها. وقال أن تيارات الاستثمارات، سواء كانت الاستثمارات الخارجية المباشرة أو تدفقات رأس المال القصيرة الأجل، مركزة أساساً في ٢٦ بلداً بينما لا يتسنى للبلدان النامية الأخرى فرص الحصول على الاستثمارات الخاصة التي تعتبر الحل الوحيد نظراً لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتُحرم البلدان النامية أيضاً من أدوات التنمية التي قد تتيح لها الاستفادة من العولمة. وأضاف أن التشوهات في النظم المالية والتجارية الدولية ما زالت تعرقل الجهود المركزة التي تبذلها تلك البلدان للانندماج بصورة كاملة في اقتصاد

كبيرة خلال التسعينات. وأن أوجه التفاوت بين البلدان تزايدت بشكل واضح أكثر مما حدث داخل البلدان ذاتها. ولاحظ أن عبء الديون الخارجية وتواتر الأزمات الاقتصادية والمالية، وتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم الاستقرار في تيارات رأس المال والمشاكل الجديدة التي يطرحها الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز كلها أدت إلى زيادة تعقيد الحالة في البلدان النامية. وقال إن معدل العمر المتوقع قد انخفض بنسبة ١٥ سنة تقريباً في بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، وأن الآثار السلبية للتخلف على الأطفال والنساء والبيئة قد بدت واضحة. وأضاف أن أزمة النفط الأخيرة تمثل تهديداً خطيراً للحالة الاقتصادية المزعزعة بالفعل للبلدان النامية المستوردة للنفط. وأن الالتزامات العديدة التي تم التعهد بها خلال مؤتمرات الأمم المتحدة لم تؤد إلى تخفيف الآثار الضارة للتخلف. وأردف قائلاً إن قادة الجنوب قد التزموا بعزم على تحرير شعوبهم من الفقر والأمراض الناتجة عن التخلف في قمة الجنوب المعقودة أخيراً، وأن هذا الالتزام قد أُعيد تأكيده خلال قمة الألفية. بيد أن هذه الإعلانات ينبغي أن تتبعها إجراءات ملموسة في هذه المرة، وإلا سيفقد العالم الثقة في الأمم المتحدة.

٥٩ - ومضى يقول أن العولمة تتيح إمكانيات هائلة للتنمية، على ما يبدو، إذ أن من المتوقع أن تزداد الصادرات العالمية بدرجة كبيرة من الآن وحتى عام ٢٠٠٥، وأن يرتفع نصيب عمليات التبادل الدولية من الناتج الوطني الإجمالي العالمي من ٩ في المائة إلى ٢٤ في المائة من الآن وحتى عام ٢٠١٠. وأضاف أن هذه الأرقام لا ينبغي، مع ذلك، أن تخفي حقيقة أن العولمة ليس لها تأثير مماثل في جميع المناطق، فهي تؤكد هياكل السلطة القائمة أو تعززها مع إنشاء هياكل جديدة، كما يتبين من

حالة عدم تدخل المجتمع الدولي بسرعة. وأضاف أنه لا ينبغي الاكتفاء بالتحول الاقتصادي الذي حدث، على ما يبدو، عقب الأزمة المالية لعام ١٩٩٧. فالمسائل الأساسية المتصلة بأوجه الضعف الكامنة في النظام لم يجز الاستجابة لها في كثير من الأحيان. ويلزم عدم التقليل من أخطار التغيير المفاجئ فيما يتصل بموجة الرخاء الحالية. وأكد أنه يجب اتخاذ تدابير ملموسة بصورة عاجلة حتى تؤدي العولمة إلى رخاء شامل؛ فيجب، على وجه الخصوص، القضاء على الأثر السلبي لقوى السوق أو الحد من هذا الأثر؛ لا سيما بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ والحرص على مشاركة البلدان النامية في القرارات الاقتصادية الدولية، بصورة فعالة وعلى قدم المساواة؛ وإنشاء آليات دولية للحد من عدم الاستقرار في أسعار المواد الأولية، بما في ذلك، أسعار النفط؛ وإلغاء الديون الخارجية غير المحتملة لجميع البلدان النامية المثقلة بالديون، خاصة في أفريقيا؛ والتشجيع على تحرير عمليات التبادل من أجل تعزيز المساهمات الإنمائية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية النامية الصغيرة؛ وكفالة حصول البلدان النامية على المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما، بشروط تساهلية.

٦٣ - السيد كوباياشي (اليابان): قال إن هناك موضوعين رئيسيين كانت لهما الأولوية في المناقشات التي جرت بشأن التنمية في إطار قمة الألفية، وهما مكافحة الفقر والعولمة. وأضاف أن المجتمع الدولي عليه، من جهة، أن يبذل كل جهد ممكن لتخفيض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ومن جهة أخرى، إذا كانت العولمة تفتح آفاقاً هائلة أمام الجنس البشري، لا بد من ضمان التوزيع العادل لفوائدها، وإلا سيزداد اتساع أوجه التفاوت في التنمية بين الشعوب.

عالمي يقوم على الاعتماد المتبادل بصورة متزايدة. بيد أن هناك بلدان معرضة لعوامل خارجية تُعرض للخطر تطلعاها إلى النمو. وذكر أنه يلزم، من أجل تشجيع التنمية للجميع، الحرص على عدم ترك توزيع فوائد العولمة لقوى السوق العمياء، التي تتحكم فيها بعض المصالح القوية. وأضاف أن البلدان النامية يجب أيضاً أن تشارك في اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية بصورة كاملة وعلى قدم المساواة.

٦١ - وأوضح أن المجتمع الدولي يستطيع النظر في فكرة الممتلكات الجماعية من أجل الحد من أوجه التفاوت العالمية. فعلى الصعيد الوطني، يجب أن يكون تطبيق سياسة التنمية الاجتماعية أساساً للتحرر الاقتصادي من أجل عدم القضاء على الاستقرار الاجتماعي. فالكل يعرف أنه تم تخفيض نسبة الفقر وعدم المساواة في البلدان المتقدمة النمو بفضل التدابير الاجتماعية التي أتاحت التغلب على أوجه التطرف في حرية عمل آليات السوق. وقال إنه لا يوجد نظام اجتماعي تعويضي على الصعيد العالمي، وأن التدخل الجماعي يعتبر أساسياً لتخفيف أوجه التطرف في قوانين السوق وتوزيع فوائد العولمة بشكل منصف. وأكد أن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وربطها بتدابير التشجيع من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز التنمية والحد من الفقر. وأنه لا حدود من تحديد أهداف للقضاء على الفقر دون وضع برنامج زمني لإلغاء الديون الخارجية، وعمليات نقل التكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق، والتوزيع العام للاستثمارات وزيادة المساعدة الإنمائية.

٦٢ - واستطرد قائلاً إن ردود الفعل المناهضة للعولمة يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات في العالم وأن تحول دون تحقيق الأهداف المحددة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما فيما يتصل بالقضاء على الفقر، في

أجل الأمن المشترك. وتوقع تقديم مبلغ يصل إلى ١٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى ٨٠ مليون دولار مخصصة بالفعل للصندوق الذي أنشأته الأمم المتحدة لهذا الغرض في عام ١٩٩٩.

٦٧ - وأوضح أنه ينبغي أن تضاف إلى هذه الجهود ما تبذله اليابان من مساعٍ دائمة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. والواقع أنه بالرغم من العجز الكبير في الميزانية الذي تزايد نتيجة للإبطاء المطول في نشاطه الاقتصادي، فإن اليابان تعتبر أكبر المانحين للمساعدة الإنمائية الرسمية منذ تسع سنوات، حيث تمثل وحدها أكثر من ربع المساعدة المقدمة من مجموع البلدان الصناعية. وقال أن الهدف هو مساعدة البلدان النامية على الاستجابة لاحتياجاتها الجديدة في القطاعات المختلفة، لا سيما قطاع تكنولوجيا المعلومات. وحرصاً على الحد من الفجوة الرقمية بين البلدان الغنية والفقيرة، فقد خصصت اليابان اعتماداً ممولاً من المساعدة الإنمائية الرسمية ومن مصادر أخرى وتعتمد الانضمام إلى المبادرات المقبلة التي ستقدمها مجموعة الـ ٨٨ متباعدة للإعلان الوزاري الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/ يوليو ٢٠٠٠.

٦٨ - وفي مجال مكافحة الأمراض المعدية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والدرن الرئوي، التي تعرض حياة الإنسان للخطر وتشكل عقبة هامة في سبيل التنمية، قال إن اليابان قامت، بمناسبة قمة مجموعة الـ ٨، بإطلاق مبادرة أو كيناوا ضد الأمراض المعدية التي تدعم الإجراءات التي تنفذها البلدان النامية والمنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وفيما يتعلق بحماية البيئة، ذكر أن اليابان تعمل بنشاط من أجل نجاح الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وتتطلع باهتمام إلى مؤتمر ريو+١٠

٦٤ - وقال إن اليابان تود أن تضيف إلى هذه المسائل الأساسية ثلاثة مبادئ عامة مقابلة لجهودها في مجال المساعدة الإنمائية وهي: السيادة الوطنية على عملية التنمية، حيث ينبغي أن يتولى كل بلد المسؤولية عن تطوره بتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية بوسائله الخاصة؛ وروح المشاركة بين البلدان المانحة للمساعدة والبلدان المستفيدة منها؛ والأهمية الممنوحة للأمن المشترك، حيث أن الهدف الرئيسي يتمثل في منح كل بلد القدرة على ضمان وجوده ومعيشته مع احترام كرامته.

٦٥ - وذكر، بتحديد أكبر، أن اليابان تولي أولوية عليا للحالة في أفريقيا، حيث يمثل الفقر مشكلة خطيرة، وإلها تقوم، في إطار دورة المؤتمرات الدولية التي تعقدتها في طوكيو بشأن التنمية في أفريقيا، بتشجيع التعاون بين آسيا وأفريقيا، لا سيما تيارات الاستثمارات وعمليات التبادل التجاري، مع الاعتراف للقطاع الخاص بدوره كمحرك للتنمية. وقال إن اليابان تتوخى، في حالة عقد مؤتمر ثالث، تنظيم اجتماع على المستوى الوزاري بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والتحالف العالمي من أجل أفريقيا.

٦٦ - واستطرد قائلاً أن اليابان قررت إعفاء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، المستوفية للشروط اللازمة، من ديون المساعدة الإنمائية الرسمية والديون الرسمية الأخرى بنسبة ١٠٠ في المائة، وذلك من أجل تخفيف العبء غير المحتمل لديون البلدان النامية. ومن جهة أخرى، من أجل تعجيل تنفيذ المبادرة لصالح تلك البلدان، ستقدم اليابان تبرعاً لصندوق التمويل الخاص لصالح تلك البلدان في إطار البنك الدولي وتساعد البلدان المعنية على وضع وثائقها الاستراتيجية لمكافحة الفقر. وأضاف أن اليابان تساهم كذلك في تمويل أنشطة أجهزة الأمم المتحدة من

٧١ - ومضى يقول إن حركة النمو هذه تظل غير متساوية، مع ذلك، من حيث أنها تتركز أساساً في البلدان المتقدمة النمو وإنه لم يتسن حث نفس الدينامية في البلدان النامية، خاصة في أمريكا اللاتينية، حيث كانت نسبة النمو الشامل البالغة ٣,٠ في المائة، في عام ١٩٩٩، أدنى نسبة مسجلة في العالم، بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية النشطة التي بدأ تنفيذها منذ عدة سنوات فيما يتصل برفع الضوابط التنظيمية والتحرير والخصخصة وتعزيز مؤسسات الحكم. وعلاوة على ذلك، ثبت عدم قدرة السياق الدولي على الاتجاه إلى مبدأ الملكية المشتركة وهو الذي يستطيع وحده أن يزيل أوجه الغموض التي تكتنف مستقبل الاقتصاد على كوكب الأرض. بل نجد، على عكس ذلك، إن هناك عوامل جديدة محتملة لزعة الاستقرار، مثل ارتفاع أسعار الطاقة الذي يهدد بإيجاد ضغوط تضخمية وبالتالي إلى زيادة أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة، وزيادة قيمة المبالغ المدفوعة سداداً للديون، وذلك بالإضافة إلى المشاكل المتأصلة المرتبطة بأوجه عدم الاستقرار في النظم المالية والتجارية، وتقلب تدفقات رأس المال وعدم التوازن الحالي في قطاعي التجارة وصراف العملات.

٧٢ - واستطرد قائلاً، أن نسبة النمو السنوي في بيرو، خلال التسعينات كانت ٦,٤ في المائة، في المتوسط، وهي من أعلى النسب المسجلة في أمريكا اللاتينية، وتبلغ نسبة التضخم أقل من ٤ في المائة في الوقت الحالي، بينما تصل النسبة المستهدفة للتضخم لعام ٢٠٠١ إلى ٥.١ في المائة. وأضاف أن هذه النتائج الجيدة ترجع إلى الدقة في مراعاة أهداف الاستقرار الاقتصادي والإصلاح الهيكلي الرامية إلى زيادة الشفافية في مجال التنافس، وتوزيع الثروات بشكل أفضل والحفاظ على الدور المركزي للقطاع الخاص. وذكر أن الاستثمار الخاص ارتفع بنسبة

الذي سيعقد في عام ٢٠٠٢ لدراسة التطورات التي حدثت في مجال تغير المناخ والمبتكرات التكنولوجية والعولمة.

٦٩ - وأعرب عن عزم اليابان على بذل كل ما في وسعها لكفالة نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعنيين بالتنمية والمقرر عقدهما في عام ٢٠٠١: الاجتماع الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، الذي ترى اليابان أنه ينبغي أن ينظر في مسألة تعبئة الموارد من مصادر مختلفة - المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون والتجارة والاستثمار والموارد المحلية - والاستخدام الرشيد لهذه الموارد. وقال أنه ينبغي أن تشارك جميع الجهات الفاعلة في ذلك، وخاصة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيسمح بوضع استراتيجيات إنمائية فعالة وواقعية ستعمل اليابان جاهدة على تشجيع التعاون بين أقل البلدان نمواً والبلدان المانحة والمنظمات الدولية لهذا الغرض.

٧٠ - السيد فالديز كاريو (بيرو): قال إنه وفقاً للبيانات التي نشرتها الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، فإن العالم قد نهض من الأزمة المالية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، بل إنه يوفر آفاق تبشر بالخير الكثير بفضل دورة النمو التي بدأتها الاقتصادات الرئيسية: فالواقع إن نمو الناتج العالمي الإجمالي الذي كانت نسبته ٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٩ سيبلغ ٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠، مما يعتبر تحولاً ملحوظاً بالنسبة لأداء السنوات العشرين السابقة، وخاصة أن هذا النمو يتم في سياق انخفاض التضخم وإنشاء الوظائف، لا سيما في أمريكا الشمالية حيث يبدو أن العمالة الكاملة قد تحققت.



النامية، لأنه كما أوضحت مجموعة الـ ٢٤، فإنه غير مقبول أن تكون الرسوم المفروضة على صادرات تلك البلدان أربعة أضعاف الرسوم المفروضة على منتجات البلدان المتقدمة النمو، لا سيما في قطاعات من قبيل المنسوجات والمصنوعات والزراعة حيث توجد لدى البلدان النامية مشاريع تنافسية ومُنشئة للوظائف؛ تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بدرجة كبيرة في إطار المبادرة لصالح أقل البلدان نمواً؛ والاستخدام الفعال "لثمار السلام" من خلال تحقيق زيادة كبيرة ومستمرة للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وزيادة تدفقات رأس المال الخاص، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والحث على عمليات نقل التكنولوجيا؛ وإقامة شراكات جديدة واعتماد أساليب جديدة للتمويل؛ ودراسة البلدان المتقدمة النمو لتأثير سياساتها الداخلية على البلدان النامية في السياق الحالي للانفتاح والعولمة؛ وإصلاح النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية من أجل تحقيق مزيد من التوازن بين الدول ومشاركة البلدان النامية بصورة فعالة.

٧٤ - السيد وانغ ينغفان (الصين): قال أنه، على الرغم من الثروة المادية غير المسبوقة التي أوجدها الجنس البشري في القرن العشرين، فقد استمر اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وأضاف إن تعجيل العولمة خلال التسعينات قد أحدث تغييرات عميقة في العالم كله بينما استمر تهميش البلدان الفقيرة، وأنه، من أجل أن تعود العولمة بالفائدة على جميع البلدان، تلزم أساساً مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي ودعم جهود تلك البلدان في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ولاحظ أن إعلان الألفية قد وضع عدة أهداف هامة في هذا الصدد؛ وأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ملموسة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

٧٥، ٥ في المائة في السنة، فزاد من أقل من ١٥ في المائة في بداية التسعينات إلى ٢٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، وذلك بفضل إلغاء العقوبات المختلفة والضوابط التنظيمية المفرطة. وقال إنه على الرغم من كل هذه الجهود التي صاحبتهما زيادة في النفقات الاجتماعية، لم يتمكن البلد من حل مشكلة الفقر الذي يعاني منه أكثر من ٤٠ في المائة من السكان، ولم يتمكن كذلك من إبطاء معدل التدهور الخطير في حالة العمالة، لا سيما في قطاع الصناعات التحويلية. وأضاف أنه من أجل استيعاب زيادة نسبة السكان النشطين التي تقدر بنحو ٣ في المائة سنوياً، يجب، في الواقع، تحقيق نمو في الاقتصاد لا تقل نسبته عن ٦ في المائة سنوياً في السنوات المقبلة. ولذلك، ينبغي التشديد على الإصلاحات وتنمية التوفير الخارجي واجتذاب مزيد من الموارد المالية والاستثمارات. ولاحظ أن بيرو، على ما هو الآن، بلد فقير وصغير الحجم وأنه يعاني كذلك من آثار عدة ظواهر خارجية، مثل تدهور معدلات أسعار الصرف، وارتفاع أسعار الفائدة الدولية والظواهر الطبيعية التي تعرض جهاز الإنتاج للخطر، والتحويلات المفاجئة في الأسواق المالية الدولية في إطار تزايد عولمة الاقتصاد.

٧٣ - وأكد أن الأمم المتحدة عليها، من أجل مواجهة هذه الحالة المشتركة في مجموع العالم النامي، أن تكون عاملاً للتغيير وصانعه لتوافق عالمي جديد في الآراء يسمح للمجتمع الدولي بالقضاء على الفقر المستوطن وإنشاء الوظائف بأعداد كافية من خلال النمو الاقتصادي المستدام والرشد بيئياً. ولذلك يجب أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية على رأس حركة تعاون واسعة النطاق تكون الأولوية فيها لما يلي: وضع سياسات داخلية تشجع النمو والتنافس والاستقرار والتقدم؛ فتح الأسواق المتوقعة والمؤكد لصادرات البلدان

الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية تعتبر مبادرة ممتازة في هذا السبيل.

٧٦ - واستطرد قائلاً أن القضاء على الفقر هو أخطر مشكلة تواجهها الإنسانية. وأضاف أن إعلان الألفية قد حدد مجموعة من الأهداف في هذا الصدد، إذ لا بد، تحقيقاً لهذه الغاية، أن تعتمد الحكومات الوطنية سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، وتعمل على تحقيق الديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني، على أن يجري بالمثل تعزيز التعاون الدولي من أجل تهيئة مناخ دولي مؤات يتيح، على وجه الخصوص، إقامة شراكات حقيقية بين البلدان المانحة والبلدان النامية ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وذكر أن البلدان المتقدمة النمو عليها، من أجل تحقيق ذلك، فتح أسواقها بدرجة أكبر للبلدان النامية ومساعدتها على تعزيز قدراتها وإيجاد حل شامل لمشكلة ديونها الخارجية. وقال أن منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تجعل شواغل البلدان النامية محور مجموعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة، وأن تتخذ تدابير محددة كذلك للحد من الفجوة الرقمية التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية حتى تستطيع الأخيرة الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. ولاحظ أن البلدان النامية تبدي مستويات مختلفة تماماً من التنمية؛ ولذلك يمثل اختيار سبيل التنمية المناسب لحالة كل منها شرطاً هاماً من شروط تنميتها وإدماجها في الاقتصاد العالمي. وقال أن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تحترم هذه الحقيقة وتمتنع عن فرض المعايير الاقتصادية والاجتماعية ونماذج التنمية الخاصة بها. وأضاف أنه يتعين على المنظمات المتعددة الأطراف للمساعدة الإنمائية أن تدرس بتعمق الحالة الداخلية للبلدان

٧٥ - ومضى يقول أن من الأمور الأساسية تحقيق التوازن بين الكفاءة والإنصاف في إطار دعم الحكم العالمي. ولاحظ أن إعلان الألفية يبيّن بوضوح التفاوت الكبير في توزيع الفوائد الناتجة عن العولمة، وأضاف أن من المهم الحرص على أن تصبح هذه العملية قوة إيجابية لجميع الشعوب وعلى دعم كفاءة الحكم العالمي، تحقيقاً لهذا الغرض. وأكد أنه يلزم، من هذا المنظور، إصلاح النظام الاقتصادي العالمي بحيث يمثل مصالح الأغلبية. وتحقيق العولمة ذات الوجه الإنساني؛ وأنه من المهم إرساء القواعد التي تنظمها، وهو جهد ينبغي أن تقوم فيه الأمم المتحدة بدور رئيسي. وذكر أن مشاركة البلدان النامية، على قدم المساواة، في وضع هذه القواعد يجب أن تمثل جانباً هاماً من الجهود التي تبذلها تلك البلدان في سبيل الاندماج في الاقتصاد العالمي؛ وأنها تشكل أيضاً الشروط المسبقة للطابع الديمقراطي للنظام الاقتصادي العالمي. ويبيّن أن أقلية من البلدان قد استولت على سلطة صنع القرارات في أهم المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف منذ وقت طويل للغاية، وأن البلدان النامية عليها أن تجعل صوتها مسموعاً في إطار هذه العملية، وأنه لا ينبغي لها أن تقبل ما يضعه الآخرون من قواعد دون مقاومة. وأردف قائلاً أنه ينبغي كذلك إيجاد نظام تجاري ومالي دولي يتسم بالانفتاح وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ ويرتكز على القانون، على النحو الوارد في بيان الألفية. وأضاف أن الأمم المتحدة عليها القيام بدور هام في هذا المجال، فيجب، أولاً، أن تواصل تعزيز الحوار والتنسيق بين الأجهزة المختصة في المنظومة والمؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف. وأوضح أنه ينبغي، في هذا الصدد، استخلاص الدروس المستفادة من الحوار الإيجابي الذي أقيم بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز. وأكد أن دعوة الأمم المتحدة إلى عقد

البلدان والفقير المدقع الذي يعانيه أغلب الناس أمر يشغل الجميع، من الناحيتين الأخلاقية والسياسية. وأضاف أنه ينبغي كذلك ضمان أن يكون النظام الاقتصادي الدولي متفقاً مع أولويات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، والحرص على تحسين التعليم والأحوال الصحية والتغذية والهياكل الأساسية على الصعيد العالمي وكذلك مستوى الحصول على أسباب التقدم العلمي والتكنولوجي، لهذا الغرض.

٨٠ - واستطرد قائلاً أن الأمم المتحدة تستطيع، بل إن عليها، في هذا الإطار، المساهمة في إقامة إطار دولي يتسم بالعدالة والتكافؤ والاستقرار ويكون مؤاتياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويستند إلى آفاق اقتصادية مفتوحة ودينامية، غنية بإمكانيات الاقتصاد القائم على المعرفة. وأضاف أن هناك ثلاثة تحديات تتعين مراجعتها في هذا السياق: أولاً: ثمة تدابير تفرض نفسها لضمان تمويل التنمية في إطار هيكل مالي دولي يتسم بالكفاءة الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية. ورحب في هذا الصدد بالاجتماع الرفيع المستوى الذي قررت الأمم المتحدة تنظيمه في عام ٢٠٠١ في إطار الجهود المتسقة التي تبذلها مع البنك الدولي وجميع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية. وقال إن هذا الاجتماع يجب أن يساهم في إقامة تحالف دولي متين لصالح التنمية وأن يسفر عن اتخاذ إجراءات متسقة ودائمة في جميع القطاعات المطروقة، وفقاً لأهداف قمة الألفية.

٨١ - ثانياً، يجب تدعيم نظام التجارة المتعدد الأطراف وتعزيز التعاون الإقليمي المفتوح وتكثيف العلاقات الاقتصادية بين مختلف مناطق العالم على أسس متكافئة. ومما يذكر في هذا الصدد، النداء الموجه من رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو في إعلان قرطاجنة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ تأييداً لجولة جديدة من المفاوضات التجارية

المعنية وأن تحترم اتجاهاتها بصورة كاملة، في التوصيات التي تقدمها للبلدان المستفيدة، مع تجنب فرض نماذج وشروط غير ملائمة لها، لتقديم المساعدة.

٧٧ - ختاماً، قال إن نجاح الصين في المجال الاقتصادي خلال ما أجرته من إصلاحات في السنوات الـ ٢٠ الماضية يرجع أساساً إلى الطريق الذي اختارته والذي يراعي ما لها من طابع خاص. وأضاف أنه بالرغم من الصعوبات العديدة التي واجهتها الصين دائماً، فقد ظلت عازمة على مواصلة الإصلاحات التي تعهدت بها وعلى إقامة مجتمع يتمتع بمزيد من الديمقراطية والرخاء. وأنه، مع تركيز جهودها على التنمية الاقتصادية الداخلية، فالصين مستعدة أيضاً على تعزيز التعاون الدولي بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب. وأعرب عن أمله في أن يساهم الاجتماع الوزاري للمنتدى الصيني الأفريقي المعني بالتنمية، المقرر عقده قريباً في بيجين، في تشجيع هذا النوع من التعاون.

٧٨ - السيد اسكانيرو (المكسيك): ذكر أن قمة الألفية كانت مناسبة فريدة لإجراء تبادل رفيع المستوى للآراء السياسية حول التحديات التي يواجهها مستقبل البشرية. وقال أن الزعماء الذين شاركوا في القمة قد تعهدوا رسمياً بتحقيق أهداف محددة لخدمة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، مع إعادة تأكيد دور الجمعية العامة الأساسي باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة.

٧٩ - ومضى يقول أن العولمة يجب أن تكون قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم، كما ذكر خلال القمة، وأن لكل بلد دور يقوم به ومسؤوليات يتحملها في إطار العمل المتضامن للأمم المتحدة الذي لا بد من تعبئة جهود المجتمع الدولي من أجله، مع منح الأولوية العليا للكفاح من أجل المساواة، لأن الفجوة المتزايدة بين

ولاحظ أن نتائج تلك الدورة تمثل مرحلة هامة من تنفيذ برنامج العمل.

٨٥ - ومضى يقول أنه، من أجل كفاءة تطبيق برنامج عمل بربادوس بمزيد من الكفاءة، يجب على البلدان الجزرية الصغيرة أن تضع خطط عمل وطنية واستراتيجيات لحماية البيئة، أن يقوم بإصلاح التشريعات بحيث تتفق مع المعايير البيئية ووضع آليات وطنية لتخطيط التنمية المستدامة وتنفيذ المشاريع. وأضاف أن عدداً كبيراً من تلك البلدان قد أنشأت، بالفعل، أجهزة لهذا الغرض وتقوم بدراسة لأثر المشاريع من أجل حماية البيئة.

٨٦ - واستطرد قائلاً أن البلدان الجزرية الصغيرة النامية قد استرعت الانتباه إلى المشاكل التي تواجهها وإلى القيود المختلفة التي حالت دون تنفيذ برنامج العمل، خلال الدورة الاستثنائية السابقة.

٨٧ - ولاحظ أن التحالف يؤيد تماماً مبدأ المشاركة لأغراض التنمية المستدامة، الذي أكدت الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون للجمعية العامة على أهميته. وقال أنه يتعين على جميع الشركاء تشجيع هئية الظروف المؤاتية واتخاذ تدابير جديدة لمساعدة البلدان المعنية في هذا المجال، حتى يتسنى لها السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أنه، تجدر ملاحظة بعض البوادر الإيجابية في هذا السياق، مثل توقيع الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ على اتفاق كوتونو، في الآونة الأخيرة. وذكر أن مما يدعو إلى التشجيع أيضاً أن عدداً من بلدان منطقة المحيط الهادئ الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة قد انضم مؤخراً إلى مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وأكد أن إقامة الشراكات وتنمية التنسيق الفعال بين الدول الجزرية الصغيرة والبلدان المانحة من الأمور الحاسمة لنجاح تنفيذ

تحت رعاية منظمة التجارة العالمية لأغراض إلغاء الحواجز الجمركية والعوائق الأخرى غير التعريفية المفروضة على الممتلكات والخدمات.

٨٢ - ثالثاً وأخيراً، يجب دعم الأثر الإيجابي للتكنولوجيات الجديدة على التنمية مع تعزيز التوزيع العادل لفوائد العولمة. فالأمم المتحدة عليها القيام بدور حاسم لضمان مشاركة جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، في وضع آليات التنظيم والأطر المؤسسية التي ستوجه الثورة التكنولوجية بالتجديد المسبق للحوافز اللازمة للمبتكرات التكنولوجية، دون إغفال أولويات التنمية الاجتماعية.

٨٣ - وختاماً، قال أن الأمم المتحدة يجب أيضاً أن تنسق التعاون الدولي من أجل حماية أوجه التوازن والتنوع البيولوجي. وأضاف أن مؤتمر ريو+١٠ والعملية التحضيرية له يجب أن تكون بداية تولى المسؤولية الجماعية عن مشاكل البيئة، من خلال التطبيق الفعال لمبدأ المسؤولية المشتركة، مع تباين هذه المسؤولية وأكد أن من المهم كذلك أن يقوم المؤتمر بدور رئيسي في تعزيز التعاون الدولي في جميع مراحل مكافحة الكوارث الطبيعية واتقائها والإنذار المبكر للإغاثة في حالات الطوارئ، والإنعاش والتعمير.

٨٤ - السيد سليد (ساموا): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة فقال أن الجمعية العامة نظرت في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين، المعقودة في العام السابق، في تطبيق برنامج عمل بربادوس؛ وأكدت صلاحيته باعتباره إطاراً للتنمية المستدامة لهذه المجموعة من البلدان. وأضاف أنه جرى الاعتراف، على النحو الواجب، بالقيود التي تعاني منها هذه المجموعة وبضرورة تقديم دعم خاص لها.

للخطر الشديد، في حالة الفشل. وأكد أن التحالف سيقوم، من جانبه ببذل قصارى جهده حتى لا يسفر المؤتمر عن زيادة في كمية انبعاثات غازات الدفيئة إلى الغلاف الجوي. وأنه يلزم، بصورة عاجلة، توفير مزيد من الدعم المالي والتقني للدول الجزرية الصغيرة وغيرها من البلدان الضعيفة حتى تستطيع اتخاذ التدابير اللازمة للتكيف للتغيرات المناخية. وقال إن المؤتمر السادس للأطراف في الاتفاقية المذكورة سيُتيح للبلدان المتقدمة النمو إمكانية الوفاء بالعهود التي قطعتها على نفسها من حيث تقديم الدعم المالي والتقني لعمليات نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات والبحث العلمي في البلدان النامية.

٩٠ - وأعرب عن ترحيب تحالف الدول الجزرية الصغيرة بإتمام بروتوكول قرطاجنة بشأن الأمن البيولوجي، وأنه يتوخى تنظيم حلقة عمل بهذا الشأن، لتوعية الدول الجزرية الصغيرة النامية بالنتائج المترتبة على الانضمام للبروتوكول، حتى تستطيع اتخاذ القرارات على ضوء المعلومات المقدمة.

٩١ - وأوضح أن تعزيز القدرات يظل شرطاً أساسياً للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل بربادوس وأنه يجب أن يسمح للبلدان المعنية بتحديد أولوياتها. وقال أنه جرت دراسة تفصيلية للاحتياجات في هذا المجال في حلقة العمل التي نظمها التحالف في آيبا (ساموا)، في أوائل العام الراهن. وأضاف أن المشاركين وضعوا عدداً من الاستنتاجات والتوصيات التي أُحيلت إلى صندوق البيئة العالمية. وأردف قائلاً أن الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة قد حولت شبكة معلومات SIDS/Net إلى أداة أساسية للتنمية المستدامة ولكن بقاؤها يعتمد على التبرعات؛ وذكر أن عدة بلدان مانحة قد وفرت الأموال اللازمة. وأكد، مع ذلك، أنه يلزم أساساً إدماج تمويل الشبكة في الميزانية العادية للأمم المتحدة، في الأجل الطويل، نظراً

برنامج عمل بربادوس، وأنه يجب، على وجه الخصوص تنسيق الجهود الحارية، لا سيما في مجال تعزيز القدرات والمؤسسات.

٨٨ - وتابع حديثه قائلاً أن الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين، قد اعترفت بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات وإمكانيات جديدة نتيجة للعولمة، وهي عملية لا ينبغي أن تعتبر سلبية بالضرورة. فالواقع أن انفتاح الأسواق، وتحرير التجارة وتعجيل التقدم التكنولوجي تعد عناصر إيجابية في حد ذاتها. بيد أنه ينبغي تطبيق هذه المبادئ بشكل مرن ومنصف وواضح، مع مراعاة البعد الاجتماعي للتنمية؛ حتى لا تنتج عنها اختلالات وزيادة في فروق الدخل. وقال إن المهمة الأساسية ستكون الحيلولة دون أن تصبح العولمة أداة لقهر المجتمعات الصغيرة الضعيفة وجعلها أسلوباً لتقديم إمكانيات حقيقية وتحسين آفاق التنمية. وأضاف أن تحالف الدول الجزرية الصغيرة يتطلع، في هذا السياق، إلى عقد حلقة عمل عن التجارة والبيئة والدول الجزرية الصغيرة النامية، في العام المقبل. ولاحظ أن هذه البلدان تعتقد أنها لم تحظ من الأمم المتحدة بالاهتمام اللازم فيما يتصل بالمسائل التجارية، وأنه يلزم بذل جهود إضافية في هذا المجال، وأن التحالف يقوم، لذلك، بالنظر حالياً في اقتراحات ترمي إلى تعزيز مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ويتوخى تقديم مقترحات محددة في هذا الصدد، في الوقت المناسب.

٨٩ - وذكر أنه من المقرر عقد المؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ قريباً في لاهاي (هولندا)؛ وأن على المشاركين فيه النظر في مجموعة من القرارات المعقدة للغاية والتي يمكن أن تعزز السلامة البيئية لبروتوكول كيوتو أو تعرضها

تخفيف الديون، في هذه الظروف تدبير غير كاف، جاء في وقت متأخر للغاية. ورحب في هذا الصدد بأن رؤساء مجموعة الـ ٨ أكدوا، في اجتماعهم المعقود في أوكتوبا، ضرورة تحقيق الأهداف المحددة في كولونيا وبأن الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعقود في براغ قد اعتمد خطة لهذا الغرض، وإن كانت تمثل حلاً جزئياً لمشكلة الديون. وأوضح أن الأسلوب الوحيد للحد من الفقر، وهو الهدف من تخفيف عبء الديون، هو إلغاء تلك الديون مع تطبيق تدابير ترمي إلى ضمان الملاءة للسلف اللاحقة.

٩٥ - واستطرد قائلاً أنه من أجل أن يكون لتخفيف الديون أثر دائم، فإن البلدان المتقدمة عليها أن تتخذ تدابير حاسمة استجابة لشواغل البلدان النامية بشأن تنفيذ التعهدات المقدمة في إطار مفاوضات أوروغواي، خاصة فيما يتصل بالمنسوجات والزراعة؛ ولاحظ، في هذا الصدد، أن المجتمع العالمي عليه اتخاذ تدابير عاجلة للسماح للبلدان النامية بتنويع اقتصادها، لتهيئة الظروف المواتية للنمو المستدام والقضاء على الفقر. وقال إن هذا يتطلب إقامة شراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص. وخص بالذكر في هذا السياق تزايد أوجه التفاوت في تدفقات رأس المال الخاص إلى المناطق المختلفة في العالم، وقال إن إقامة شراكات مبتكرة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مثلاً، من خلال الشراكة المالية الدولية أو الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات، من أجل تشجيع الاستثمارات المنتجة في البلدان النامية، أصبحت مسألة ملحة.

٩٦ - ويُنن أن البلدان النامية تتحمل، بوضوح، المسؤولية الرئيسية عن تنمية اقتصاداتها، كل على حدة. وقال أن القدرة على ضمان كفاءة الإدارة التي تسمح

للدور الرئيسي الذي تقوم به بالنسبة لجميع الدول الأعضاء.

٩٢ - السيد ايفا-ابنتغ (غانا): أبرز أنه، بالرغم من زيادة الثروة المادية في العالم وزيادة سرعة التقدم التكنولوجي، فإن الفجوة بين الإيرادات زادت بشكل لم يسبق له مثيل، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، وأن الفقر وأوجه التفاوت تزايد باستمرار ويعيش نصف سكان العالم، حالياً، على دخل يقل عن دولارين في اليوم؛ للفرد.

٩٣ - ومضى يقول إن زعماء العالم اعترفوا خلال قمة الألفية بأنه يلزم إجراء تحويل في العالم بعزم أكبر وبشكل جذري، مع وضع حد للفقر والتهمة. وأضاف أن التوقعات الاقتصادية تشير، مع ذلك، إلى أن هذه التطلعات ربما لن تتحقق ما دام المجتمع الدولي مستمر في سلوكه في مواجهة الصعوبات التي تصادفه. ويُنن أن معدل النمو في أفريقيا سيكون نحو ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ وهو معدل من الواضح أنه لا يكفي لتخفيف حدة الفقر في القارة، وأن تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء سيستمر، بوضوح، ما لم تتخذ تدابير جذرية لمعالجة المشاكل الأساسية لتمويل التنمية، بصورة عاجلة.

٩٤ - وتناول تخفيف الديون فقال أن زعماء البلدان المتقدمة النمو ورؤساء مؤسسات بريتون وودز أكدوا ضرورة أن يكون هذا التدبير مصحوباً بانفتاح في الأسواق، وإلا فلن يسمح للبلدان الفقيرة لتحقيق القدرة على تحمل الدين، حيث يجب أن تسير العمليتان بالتوازي. ولاحظ أن عدم تزامن اتخاذ المبادرات المتعلقة بالديون والتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية مع اعتماد تدابير للاقتصاد الكبير قد أدى إلى قلب الأوضاع إزاء تزايد حالات عدم الاستقرار نتيجة للعولمة. وأضاف أن

حصول كل شخص مولود في القرن الحادي والعشرين على حماية اجتماعية دنيا، بما في ذلك الحصول على التعليم وعلى الخدمات الصحية الأساسية.

٩٩ - السيدة اسبينوزا مدريد (هندوراس): قالت إن الوقت قد حان لتنظر الأمم المتحدة في ما حققته من نجاح منذ إنشائها وتحديد مهام جديدة لخدمة البشرية في مطلع الألفية الجديدة. وأضافت أن قمة الألفية أتاحت الفرصة لقادة الدول الأعضاء لتحديد دور المنظمة في الأجل القصير، وأن أهم التحديات التي نظروا فيها كان تحدي العولمة، وهي عملية يجب أن تكون أداة للإنصاف والنمو وأن تفتح الآفاق للجنس البشري كله.

١٠٠ - وذكرت بعض أوجه النجاح العديدة التي حققتها الأمم المتحدة ومن بينها تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، مثل معدل وفيات الأمهات والرُّضّع، والتغلب على الأمراض، والحصول على التعليم والمسكن وحماية الإنسان والبيئة. وقالت إن المنظمة تطرقت أيضاً للتقدم التكنولوجي، بل إنها أولته الاهتمام، على سبيل الأولوية، بمقدار ضرورة تطبيق التقنيات الحديثة في المدن وفي المناطق النائية، في إطار العولمة الحقيقية.

١٠١ - واستدركت قائلة، أن الفترة الحالية محفوفة بالتحديات الهائلة بالنسبة للمنظمة. رغم ما حققته من إنجازات؛ وذكرت، على سبيل المثال، أوجه التفاوت الاقتصادي والفقر المدقع التي يعاني منها بشدة نصف سكان العالم، إلى جانب تدهور البيئة والمظاهر السلبية للعولمة.

١٠٢ - ومضت تقول أن الأمم المتحدة تستطيع وضع نموذج جديد للتنمية، جرى تحديده في إطار المؤتمرات الكبرى المعقودة في التسعينات، وأنه لا يمكن، بدونه،

بالقضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة يعتمد على الحكم الرشيد، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد العالمي. وأضاف أنه يجب اعتبار المساعدة الإنمائية الرسمية كأسلوب أساسي لتشجيع الحكم الرشيد فيما يتصل بتعزيز المؤسسات والقدرات، بصورة خاصة.

٩٧ - وأكد أن البلدان النامية يجب أن تتيح لسكانها فرص الحصول على تعليم أساسي جيد من أجل الاستفادة من إمكانيات العولمة. وقال أن سرعة معدل الاندماج العالمي الذي يعجّل من تقادم مهارات الأشخاص غير القادرين على إعادة تدوير قدراتهم بصورة دائمة ستؤدي إلى تزايد عدد الأفراد المحالين إلى هامش المجتمع العالمي، بصورة مستمرة، في البلدان النامية. وأضاف أن التعليم وهو أساس الاقتصاد العالمي الجديد، في الواقع، يتيح الوصول إلى ثورة المعلومات التي تعتبر القوة الدافعة للعولمة. ومع الترحيب بالمبادرات المتخذة للحد من الفجوة الرقمية، ذكر أن أول تدبير يجب اتخاذه لهذا الغرض يجب أن يوجه للاستجابة لاحتياجات ملايين من الأطفال غير المنتظمين في المدارس في البلدان النامية. وقال أن من المستصوب في هذا الصدد أن يعيّن الأمين العام فريقاً من الخبراء الرفيعة المستوى لتحديد الاستراتيجيات والتدابير اللازمة لتحقيق أهداف هذه المبادرات من منظور عالمي. وأن الأمم المتحدة عليها أن تقيم شراكة مع القطاع الخاص والجامعات من أجل إجراء بحوث على المنتجات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المكيفة لاحتياجات البلدان النامية، للأغراض التعليمية، بصورة خاصة.

٩٨ - ولاحظ أن من الضروري أساساً أن تحث الأمم المتحدة، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات الجامعية الكبرى على إجراء تبادل عالمي للآراء حول صعوبات التضامن الدولي، وخاصة أساليب كفالة

تحقيق السلام والرخاء والعدالة في العالم. وأضافت أن دورة المؤتمرات العالمية قد أكدت أهمية مسائل السياسة الاجتماعية، مما يرجع جزئياً إلى مشاركة المجتمع المدني، وأنها دعت جميع العناصر المكونة للمجتمع الدولي - الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني - إلى المشاركة بأرائها وجهودها ومواردها في خدمة نموذج جديد للتنمية. ولاحظت أنه، إذا كان عمل الأمم المتحدة قد تركز قبل ذلك في ضمان السلام العالمي، فعليها الآن تركيز جهودها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم بقدر كبير في منع الصراعات بين الدول والحروب الأهلية، وذلك مع بقاء دورها الأساسي في مجال السلام.

١٠٣ - وفيما يتصل بالمشاكل البيئية، قالت أن هندوراس التي تقع في الصف الأول للضحايا المحتملة للكوارث الطبيعية، تولى أهمية عليا لحماية البيئة التي يتعرض بقاء البشرية في الأجلين المتوسط والطويل، بدونها، لأخطار متزايدة. وأضافت أن أوجه التقدم المحرزة خلال السنوات الـ ٥٠ الأخيرة قد سمحت بنمو ملحوظ في السكان والإنتاج الاقتصادي، وأن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية يُعرض مستقبل العالم للخطر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥